واقع التنمية السياحية المستدامة بمصر في ظل جائحة كورونا

إعداد
د . أحمد فاروق محمد الزيني
دكتوراه في التشريعات الاقتصادية والمالية
كلية الحقوق – جامعة طنطا

موجز عن البحث

أصبحت عملية التنمية السياحية المستدامة والشاملة هدفًا رئيسيًا يتصدر قائمة اهتمامات غالبية الدول، وينبغي لتحقيقها استثمار جميع الموارد المتاحة سواءً المادية أو البشرية، وذلك في إطار استراتيجيات كلية قطاعية، تساهم بفعالية في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وقد كان لانتشار جائحة كورونا على المستوى العالمي، آثاراً سلبية أعاقت حركة السياحة العالمية، وانعكست على القطاع السياحي المصري، فألحقت به ضرراً شديداً، وتسببت في تراجع إيراداته، وفي المقابل كان لزامًا على الدولة المصرية أن تكثف جهودهـا، في إطار العمل على تحقيق انطلاقة مستدامة لهذا القطاع الحيوي والمؤثر بفعالية في الاقتصاد القومي المصري، وتركز الدراسة على دراسة الواقع الحالي للقطاع السياحي المصري، ومدى تمكنه من تحقيق متطلبات التنمية السياحية المستدامة التي تتبناها العديد من المؤسسات السياحية الدولية، وعلى رأسها منظمة السياحة العالمية، وذلك في ضوء تحدي انتشار فيروس كورونا، والتوصل لرؤية مستقبلية للبرامج والسياسات الداعمة لنجاح القطاع السياحي المصري في تطوير قدراته التنافسية وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية السياحية المستدامة ، الإصلاح الهيكلي ، الناتج المحلي الإجمالي.

The Reality Of Sustainable Tourism Development In Light Of The Corona Pandemic

Ahmed Farouk Mohamed El-Zeiny
Ph.D. in Economic and Financial Legislation, Faculty of Law, Tanta University, Egypt
E-mail : ……..

Abstract :

The process of sustainable and comprehensive tourism development has become a major goal that tops the list of concerns of most countries, and to achieve it, all available resources, whether material or human, should be invested within the framework of sect oral macro strategies that contribute effectively to advancing economic growth, and the spread of the Corona pandemic at the global level, Negative effects impeded the global tourism movement, and reflected on the Egyptian tourism sector, causing severe damage to it, and causing a decline in its revenues, and in return it was necessary for the Egyptian state to intensify its efforts, in the framework of working to achieve a sustainable start for this vital and effective sector in the Egyptian national economy , The study focuses on studying the current reality of the Egyptian tourism sector, and the extent to which it can achieve the requirements of sustainable tourism development adopted by many international tourism institutions, on top of which is the World Tourism Organization, in light of the challenge of the spread of the Corona virus, and reaching a future vision for programs and policies that support the success of the Egyptian tourism sector. In developing its competitive capabilities and achieving the requirements of sustainable development.

Keywords: Sustainable Tourism Development - Structural Reform - Gross Domestic Product

مقدمة

أصبحت عملية التنمية الشاملة هدفاً رئيسياً يتصدر قائمة اهتمامات كافة الدول، ويستلزم تحقيق هذا الهدف استثمار كافة الموارد المتاحة سواءً المادية أو البشرية، وذلك في إطار استراتيجيات كلية قطاعية، تساهم بفعالية في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق المستهدف من عملية التنمية الاقتصادية[١]، ويعد سوق السياحة العالمي سوقاً عملاقاً، ويتميز بالتطورات السريعة والمتلاحقة في حجمه وطبيعة العمل به.

هذا وتعد السياحة أحد أهم الأنشطة الاقتصادية، إذ أنها نمت وتطورت لتصبح صناعة قائمة بذاتها، تعتمد عليها اقتصادات العديد من الدول، لكونها أصبحت مصدراً أساسياً لدخلها، في ضوء قدرتها على تحريك القطاعات الاقتصادية ومختلف الأنشطة المرتبطة بها[٢].

لذا فإن أهمية السياحة تتزايد يوماً تلو الآخر في إطار تطبيقها بشكل مستدام تلبي من خلالها حاجة السائحين، وفي ذات الإطار تدعم مستقبل نمو القطاع، وتقلص من الآثار السلبية على البيئة إلى أدنى حد ممكن، كما أنها أصبحت قطاع اقتصادي يضخ النقد الأجنبي ويجذب الاستثمارات الأجنبية، ويوفر فرص العمل سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وأصبحت تعد نشاطاً بارزاً يستهدف تنشيط وتجديد الطاقة البشرية من

---

(١) هواري معراج، محمد سليمان جردات: **السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية- حالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة الباحث، ع٣، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٥.

(٢) هاني نوال: **تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية**، مجلة الباحث، ع١٣، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٣.

خلال تغيير البيئة ونمط السلوك الاعتيادي، وإشباع رغبات اقتصادية واجتماعية ورياضية وثقافية وغيرها[١].

وعلى الصعيد الداخلي فإن السياحة تعد قاطرة التنمية الاقتصادية، في ضوء الموقع الجغرافي المتميز لمصر، الذي يتسم بالطقس المعتدل على اختلاف فصول السنة الأربعة، فضلاً عما تحويه من آثار تشكل متحفاً مفتوحاً وتعكس عمق وتميز حضارتها علي مر العصور[٢]، هذا بالإضافة إلى شواطئها الرائعة، لذلك اهتمت الحكومة المصرية بتوفير جميع التسهيلات للاستثمار بها ووضعها في مكانتها اللائقة لاستقبال السائحين[٣]، إذ تداخلت هذه العوامل الطبيعية والجغرافية والتاريخية لتمنح صناعة السياحة في مصر تلك المكانة الرائدة، وتكسبها ميزة تنافسية على خريطة السياحة العالمية.

على جانب آخر، فقد تسببت جائحة كورونا في إعاقة لحركة السياحة العالمية، وألحقت بالتالي ضرراً شديداً بقطاع السياحة المصري، عقب تراجع إيراداته، وفي المقابل بات هناك طلب متزايد على إعادة انطلاقة مستدامة لهذا القطاع.

مشكلة الدراسة:

تنحصر مشكلة الدراسة، بناء على ما سبق، في **التساؤل الرئيسي التالي**:

---

(١) فراح رشيد، بودلة يوسف: **دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي**، أبحاث اقتصادية وإدارية، ع١٢، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر ٢٠١٢.

(٢) زينب توفيق السيد عليوة: **تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر**، بحوث اقتصادية عربية، ع٦٥، ٢٠١٤، ص ٦٩.

(٣) الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستعلامات على شبكة الإنترنت: http://www.sis.gov.eg/ar.

ما هي الرؤية حيال واقع التنمية السياحية المستدامة في مصر بعد هذه الانتكاسة؟

منهج الدراسة:

بناء على فروض الدراسة وأهدافها وطبيعة الدراسة، سوف يتم التركيز على المنهج التحليلي في تحديد وتحليل ظواهر البحث ومتغيراته، والتوصل إلى تفسيرات للواقع الذي تقدمه، استناداً إلى الأصول النظرية وما يفرزه واقع الاقتصاد المصري – وخاصة البعد المالي وعلاقاته – من تطورات وتداعيات، في إطار القوانين والتشريعات المنظمة لذلك.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من أهمية السياحة كأحد أبرز الأنشطة الاقتصادية التي أصبحت تتصدر اهتمامات العالم خلال المرحلة الراهنة، واهتمام الدولة بتحقيق أهداف ومتطلبات التنمية السياحية المستدامة، في ظل التحديات التي فرضها الواقع المعاصر وأبرزها تفشي فيروس كورونا المستجد (COVID-19) على الساحتين المحلية والدولية.

أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحديد المتطلبات التشريعية والقانونية، والتوصل لرؤية تعزز استدامة التنمية السياحية المستدامة في مصر، والحد من أثر هذه الجائحة على القطاع السياحي.

مجال الدراسة :

يتركز مجال الدراسة في دراسة الواقع الحالي للقطاع السياحي المصري، ومدى تمكنه من تحقيق متطلبات التنمية السياحية المستدامة في ضوء تحدي انتشار فيروس كورونا.

خطة الدراسة :

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية تناولت أبرز جوانب موضوع البحث، علـــى النحو التالي:

- **المبحـث الأول**: التنمية السياحية المستدامة في مصر.
- **المبحث الثاني**: مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في القطاع السياحي المصري.
- **المبحث الثالث**: آثار جائحة كورونا على القطاع السياحي المصري وجهود مواجهتها.
- **النتائج والتوصيات**

المبحث الأول
التنمية السياحية المستدامة في مصر

تحتل السياحة المستدامة اهتماماً بالغاً في خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي اعتمدتها غالبية الحكومات، وذلك نظراً لأهمية البالغة[١]، لذا فسوف نتعرض في هذا المبحث إلى مفهومها، ثم نتطرق لأهدافها ومبادئها، من خلال المطلبين التاليين:

المطلـــب الأول: مفهوم استدامة التنمية السياحية

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ التنمية السياحية المستدامة

المطلب الأول : مفهوم استدامة التنمية السياحية

لم يُتفق على تعريف محدد للتنمية السياحية المستدامة، حيث ورد هذا المسمى للمرة الأولى بتقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المسماة بلجنة برونتلاند عام ١٩٨٧، والذي عرفها على أنها " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون التضحية بقدرة الأجيال المستقبلية علي تلبية احتياجاتهم[٢] .

بدأ توضيح مفهوم التنمية المستدامة بصورة دقيقة، من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد سنة ١٩٩٢ تحت مسمى " قمة الأرض"، حيث أعدت منظمة السياحة العالمية أجندة لقطاعي السياحة والسفر معنونه " **نحو تنمية مستدامة رافقة بالبيئة** "، تولت إيضاح دور القطاعين في تحقيق التنمية السياحية المستدامة[٣].

---

(1) World Tourism Organization, Tourism And goals. Development Sustainable, p2. https://www.e-unwto.org/doi/pdf/

(٢) صلاح زين الدين: **التنمية الاقتصادية**، التنمية الاقتصادية، مدخل جديد للقضاء على النكد العام وتحسين مؤشر السعادة القومية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦، ص ١٢٣.

(٣) منظمة السياحة العالمية: **دليل السلطات المحلية في سبيل إنماء سياحة مستدامة**، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، مدريد، إسبانيا

عرفتها منظمة السياحة العالمية (UNWTO) على أنها " التنمية التي تلبي احتياجات السائحين والمناطق المضيفة الحالية، وتعمل من جانب آخر على وقاية وتحسين فرص المستقبل، من خلال إدارة لشؤون الموارد بأسلوب يتيح تتيح تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية، مع المحافظة على كافة المميزات الثقافية وملامح البيئة الفطرية[1].

كما عرفها الاتحاد الأوربي للبيئة والمتنزهات القومية بأنها " نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية" ، في حين عرفها البعض على أنها " إمكانية الموائمة بين احتياجات السائحين والموقع السياحي، لحماية الموارد السياحية، في ظل وجود إدارة رشيدة تسعى للحفاظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي والتنوع الحيوي وكافة أنظمة ومستلزمات الحياة "[2].

لذلك فإن تحقيق التنمية السياحية المستدامة، يستلزم مراقبة مستمرة للمؤثرات، والوسائل الوقائية الضرورية والإجراءات التصحيحية عند الضرورة وكذا الإبقاء على مستوى عال من الرضا لدى لسائح، وضمان رفع مستوى وعي السائحين بقضايا الاستدامة، وترويج ممارسات السياحة المستدامة بينهم، مع ضمان تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية لجميع الأطراف على المدى الطويل.

على أثر ذلك، قامت منظمة السياحة العالمية بتطوير الإرشادات المتبعة عند رسم سياسة للتنمية السياحية المستدامة في صورة "مبادئ السياحة العالمية"، المتضمنة للحد الأدنى لمتطلبات الاستدامة التي يجب أن تطبقها الفنادق والمنشآت والمنتجعات السياحية.

---

(1) World Tourism Organization, Tourism Highlights 2015 Edition, p12.

(٢) محمد فريد عبد الله وآخرون: **إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠١٥، ص ٢٧.

ونستعرض في الجدول التالي الفرق بين التنمية السياحية المستدامة والتقليدية، كما يلي:

جدول رقم (١)

الفرق بين التنمية السياحية المستدامة ، والتنمية السياحية التقليدية

التنمية السياحية التقليدية	التنمية السياحية المستدامة
مفاهيم عامة	
تنمية سريعة	**تنمية تتم على مراحل**
ليس لها حدود	**لها حدود وطاقة استيعابية معينة**
قصيرة الأجل	**طويلة الأجل**
سياحة الكم	**سياحة الكيف**
إدارة عمليات التنمية من الخارج	**إدارة عمليات التنمية عن طريق السكان المحليين**
استراتيجيات التنمية	
تنمية بدون تخطيط	**تخطيط أولا ثم تنمية بعد ذلك**
تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة	**تخطيط شامل متكامل**
التركيز على إنشاء وحدات لقضاء الإجازات	**مراعاة الشروط البيئية في البناء وتخطيط الأرض**
مباني حضرية تقليدية	**أنماط معمارية محلية**
برامج خطط لمشروعات	**برامج خطط مبنية علي مفهوم الاستدامة**
مواصفات السائح	
مجموعات وأعداد كثيفة من السياح	**حركة أفراد ومجموعات صغيرة**
فترات الإقامة قصيرة	**فترات الإقامة أطول**
ضوضاء وأصوات مزعجة	**رزانة وهدوء في الأداء**
في الغالب زيارة واحدة للمكان	**احتمال تكرار الزيارة مرة أخرى للمكان**
مستويات ثقافية مختلفة	**مستوى عال من الثقافة والتعليم**

المصدر: فاروق عبد النبي حسانين عطا الله: " التنمية السياحية المستدامة، دراسة تقويمية لبعض معايير التخطيط بقطاع الغردقة – سفاجا"، رسالة ماجستير، كلية السياحة والفنادق، جامعة القاهرة، فرع الفيوم ، ٢٠٠٣، ص ٦٢.

من جهة أخرى فإن القضايا الرئيسية التي تناقشها السياحة المستدامة، تشمل الأخلاقيات والتطبيقات العملية التي تمارس لحماية استمرار خطة تنموية للسياحة

المستدامة[1].

ويوضح الشكل التالي القضايا الرئيسية للتنمية السياحية المستدامة:

شكل رقم (١)

القضايا الأساسية في مناقشة السياحة المستدامة

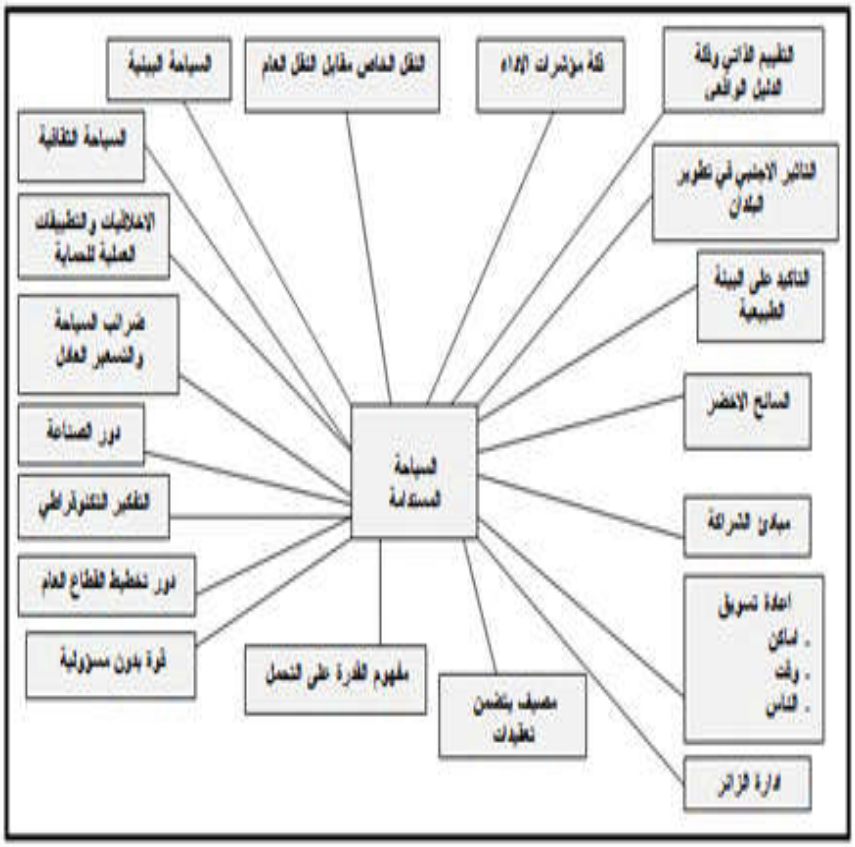

Source: Swarbrooke, John, "Sustainable tourism management" Walling ford: CABI, 1998, p25.

نستخلص مما سبق اتفاق كافة المفاهيم على ضرورة الاستغلال الاقتصادي الأمثل للمواقع السياحية، مع الحفاظ على البيئة، مع اعتماد إدارة مُثلى تسعى لتحقيق أقصى رضا للسائح، شريطة إحداث توازن بين تلك الأهداف توصلاً للاستمرارية والديمومة.

(1) Swarbrooke, John, "Sustainable tourism management" Wallingford:CABI, 1998, p25.

المطلب الثاني : أهداف ومبادئ التنمية السياحية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة للسياحة :

يتضح من التعريفات المتعددة للتنمية السياحية المستدامة، أنها على درجة كبيرة من الأهمية، ويمكننا استخلاص أهدافها من خلال مضمون التعريفات السابقة، على النحو التالي[1]:

١)صيانة الموارد الطبيعية والثقافية: توصلاً لدوام استغلالها في المستقبل، مع إتاحة الفرصة للأجيال المقبلة من الاستفادة منها، وتبدو أهمية نهج الاستدامة في ارتباط بقاء القطاع السياحي بمدى قدرته على اجتذاب السائحين، والتي تتعلق بالجوانب البيئية والطبيعية والتاريخية والثقافية لمنطقة ما[2]، أما في حالة تدهور الأوضاع البيئية، فينعكس ذلك على فقدان مقومات صناعة السياحة، هذا فضلاً عن إمكانية المحافظة على الموارد السياحية من خلال التنمية السياحية، حيث أن استدامة المميزات الثقافية على سبيل المثال تعد من الأمور المهمة في المحافظة على التراث الثقافي للمنطقة التي تتميز بها، كذلك فالحفاظ على الموارد السياحية يستلزم رفع درجة الوعي لدى المواطنين وإدراكهم لقيمة تراثهم، وبالتالي ضمان دعمهم لخطط

(1) World Tourism organization, world Travel and Tourism council, 1995. Agenda 21 for the Travel and Tourism Industry: Towards Environmentally Sustainable development.

(٢) مسعود صديقي: **المتابعة البيئية للمشروعات كأداة لتحقيق التنمية المستدامة .. دراسة حالة الجزائر**، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٤٩٧، يناير ٢٠١٠، ص٤٦٧ – ٤٦٨.

حماية تلك الموارد الهامة[1].

٢) تبني أسلوب التخطيط العلمي لتنمية وإدارة السياحة: ويكون ذلك في المنطقة المعنية بصورة تتفادى حدوث المشاكل البيئية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، فالتخطيط البيئي، وكذا دراسة قدرات النقل باعتبارها وسائل فنية هامة، تفيد في تفادي حدوث أو تنامي المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي قد تتولد عن الجانب السياحي.

٣) مراعاة استمرارية جودة البيئة بكل جوانبها: من خلال تحسين الجودة في جميع المواقع، إذ أنه غالبا ما يرغب السائحين في زيارة مواقع معينة تتميز بالطبيعة الساحرة والبيئة النظيفة، وعلى ذلك ينبغي سعى القطاع السياحي لإيجاد الوسائل المناسبة للحفاظ على تلك المواقع وتحسين جودة البيئة، بل إن السياحة يجب أن ترفع من مستوى وعيهم بأهمية الجودة البيئية، ومن ثم دعمهم لخطط الحفاظ على هذه الجودة، وتحسينها إذا تطلب الأمر ذلك[2].

٤) استدامة رضا السائح لضمان استمرارية زيارة الموقع: حيث أن ذلك يدفع السائح الحالي، لكي يكون وسيلة دعائية جيدة للموقع السياحي لدى غيره من السائحين، مما يضمن سهولة تسويق الموقع ويعزز من قدرته التنافسية، وفي المقابل إذا ما فقد أي موقع قدرته على إرضاء السائحين، فهو بالتالي سوف يفقد مكانته في الأسواق

---

(١) جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (**الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي**)، سلسلة "١"، "دليل مفهوم السياحة المستدامة و تطبيقها"، ٢٠٠٤.

(2) OMT, WTO, BT , (Tourism Highlights " Edition 2004) .

السياحية، وتنخفض معدلات نشاطه السياحي.

٥)تعميم منافع السياحة على جميع فئات المجتمع: ويترتب على ذلك تبني مفهوم التخطيط العلمي والإدارة الرشيدة في إنماء السياحة، لتنعكس بالنفع الاجتماعي والاقتصادي على كافة الفئات المجتمعية المقيمين بحيز الموقع السياحي(١)، الأمر الذي يدفعهم للحرص على استدامة السياحة واتخاذ المواقف الإيجابية تجاه ذلك، لذا كانت السياحة القائمة على مشاركة المواطنين، من أبرز الوسائل المتبعة في ضوء تعميم المنافع عليهم(٢).

نستخلص من ذلك أن التنمية السياحة المستدامة، تعد نقطة الالتقاء بين احتياجات السائحين والمنطقة المضيفة لهم، مما يساهم بشكل إيجابي في حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بصورة صحيحة قائمة على توفير الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعمل بالتوازي للحفاظ على الجوانب الحضارية والأنماط البيئية والتنوع الحيوي وكافة أنظمة ومستلزمات الحياة.

يتضح لنا أيضاً تداخل ثلاثة مظاهر في مضمون التنمية السياحة المستدامة، وهي(الاستدامة الاقتصادية، الاستدامة البيئية، الاستدامة الاجتماعية والثقافية).

وعلى ذلك فإن الاستمرارية تعد أبرز دعائم الاستدامة، فالسياحة المستدامة تهتم

---

(١) عبد الحميد صديق عبد البر: **تجربة المشروعات الصغيرة في مصر (المعوقات والتحديات وأساليب العلاج)** .. دراسة مقارنة مع التجارب الدولية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٥١٠، إبريل ٢٠١٣، ص٥.

(٢) جامعة الدول العربية، **برنامج الأمم المتحدة للبيئة (الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي)**، مرجع سابق.

بعملية الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، بما في ذلك من مصادر للتنوع الحيوي، وتعمل على تقليص الآثار السياحية على البيئة والثقافة، مع السعي لتعظيم المنافع من حماية البيئة والمجتمعات المحلية، كما أنها تحدد الهيكل التنظيمي المناسب لتحقيق تلك الأهداف المنشودة[1].

مبادئ السياحة المستدامة:

ينبغي الأخذ في الاعتبار ببعض المبادئ الأساسية، عند تناول قضايا السياحة المستدامة، لاسيما تلك المرتبطة بالسياسات والممارسات المحلية، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي[2]:

-اتباع مبادئ احترام الجوانب الثقافية والبيئة والاقتصادية للمنطقة المضيفة، من قبل هذه الوكالات والمؤسسات والأفراد، وكذا احترام الطريقة التقليدية لحياة وسلوك المجتمع.

-الاهتمام بالتوزيع العادل للعوائد السياحية بين العاملين بالقطاع السياحي، وأفراد المجتمع المضيف وسكان المنطقة السياحية.

-التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها، باعتبارها جزء من استراتيجيات الحماية أو التنمية المستدامة للإقليم أو الدولة، ومراعاة إشراك وكالات حكومية ومؤسسات خاصة والمواطنين، بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من المنافع.

---

(١) دليلة بركان، وآخرون: **السياحة البيئية كعامل أساسي لتحقيق التنمية السياحية المستدامة" ولاية بسكرة نموذجًا"**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، الجزائر، المجلد الرابع، العدد ٢٢، ديسمبر ٢٠٢٠، ص١٢٦.

(2) World Tourism Organization, Tourism And goals. Development Sustainable Oct,p14.

-تمكين السكان المقيمين بنطاق الموقع السياحي من المشاركة والتأثير على اتجاهات التنمية الشاملة، ويتم تحقيق ذلك من خلال توفير المعلومات والبحوث والدراسات الكافية حول طبيعة السياحة، وكذا آثارها على السكان والبيئة الثقافية، خاصة بالنسبة للمجتمع المحلي.

-مراعاة متطلبات البيئة والمجتمع، ويتم تحقيق هذا المبدأ من خلال إجراء تحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي، قبل مباشرة العمل لتحقيق التنمية السياحية المستدامة.

-تمكين السكان بالحيز السياحي من الانتفاع بالفرص التي توفرها السياحة، وكذا التكيف مع المتغيرات، عن طريق تنفيذ برنامج للرقابة والتدقيق والتصحيح خلال كافة المراحل المرتبطة بعملية التنمية والإدارة السياحية[1].

(1) OMT, WTO, BT, (Tourism Highlights " Edition 2004) Oct,p.

المبحث الثاني
مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في القطاع السياحي المصري

تعتبر مؤشرات السياحة المستدامة (STIs) جزء لا يتجزأ من تخطيط السياحة وإدارتها، إذ تعتمد التنمية السياحية المستدامة، بصفة أساسية، على مقومات بشرية وبيئية واجتماعية[1]، لذلك فقد تواجه بعض المعوقات التي يتمثل أبرزها في سوء الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، سواء من جانب المواطنين أو من السائحين. لذلك كان لزاماً أن تتطرق الدراسة لرصد أبرز مؤشرات التنمية المستدامة، على الساحة السياحية المصرية، والوقوف على مدى توافق الأداء بقطاع السياحة مع متطلبات التنمية السياحية المستدامة.

وسوف نتعرض في هذا المبحث إلى مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في مصر، والإجراءات المتخذة من جانب الدولة وأبرزها تنفيذ برنامج للإصلاح الهيكلي للقطاع السياحي المصري، الذي استهدف على رأس أولوياته تحقيق التنمية السياحية المستدامة ورفع القدرة التنافسية لهذا القطاع، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول : مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في مصر

المطلب الثاني : برنامج الإصلاح الهيكلي لتحقيق التنمية السياحية المستدامة.

المطلب الأول : مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في مصر

نتعرض في هذا المطلب إلى مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في مصر، على النحو التالي:

(1) Rasoolimanesh, S. Mostafa, et al. "A systematic scoping review of sustainable tourism indicators in relation to the sustainable development goals." Journal of Sustainable Tourism (2020): p2.

أولاً: عدد السائحين الوافدين للبلاد[١]:

تشير نسب أعداد السائحين الوافدين للبلاد إلى ارتفاعها خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠، ٢٠١٠ إلا أنه في أعقاب اندلاع أحداث ثورة ٢٥ يناير وما تلاها من تطورات على الساحتين السياسية والأمنية بالبلاد، فضلاً عن وقوع العديد من الهجمات الإرهابية التي أثرت بشكل أكبر على المشاعر الدولية، مما كان له أثراً على انخفاض أعداد السائحين الوافدين لمصر[٢].

ويوضح الجدول التالي عدد السائحين الوافدين للبلاد، على مدار الفترة من ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠٢٠.

الجدول رقم (٢)

أعداد السائحين الوافدين إلى مصر خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠٢٠

(الوحدة: مليون سائح)

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
عدد السائحين الوافدين	١٤.٧٣١	٩.٨٤٥	١١.٥٣٢	٩.٤٦٤	٩.٨٧٨	٩.٢٣٩	٥.٢٥٨	٨.٣	١١.٣٤٦	١٣.٠٢٦	٣.٦٧٨

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، استناداً لما يلي:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقرير مصر في أرقام، أعداد مختلفة.

- World Tourism Organization, Tourism Highlights 2017 Edition, WTO, p12.
- Egypt in figures 2018, p156.

يشير التحليل إلى نجاح القطاع السياحي المصري في تحقيق أعلى معدلات لتوافد السائحين على البلاد خلال عام ٢٠١٠، الذي سجل ارتفاعاً ملحوظاً بلغ

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: تقرير مصر في أرقام، أعداد مختلفة.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: تقرير مصر في أرقام، أعداد مختلفة.

١٤.٧٣١ مليون سائحاً، إلا أنه تراجع خلال الفترة من عام ٢٠١١ وحتى ٢٠١٦، حيث أنه في عام ٢٠١١ سجل انخفاضاً حاداً بنحو ٦ مليون سائح مقارنةً بالعام السابق له ليبلغ إجمالي عدد السائحين الوافدين ٩.٨٤٥ مليون سائحاً، ليعاود الارتفاع خلال عام ٢٠١٢ ويسجل ١١.٥٣٢ مليون سائحاً، ثم يتراجع خلال الفترة من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٥ إلى ما يتجاوز الـ ٩ مليون سائح، إذ سجل في ٢٠١٣ عدد ٩.٤٦٤ مليون سائح، وفي ٢٠١٤ عدد ٩.٨٧٨ مليوناً، وفي عام ٢٠١٥ ٩.٢٣٩ مليون سائح، ليستمر في الانخفاض خلال عام ٢٠١٦ ويسجل نحو ٥.٢٥٨ مليون سائحاً، بنسبة انخفاض قدرها ٤٠٪ مقارنةً بالعام السابق له، نظراً لوقوع بعض الحوادث الإرهابية بالبلاد خلال ذات العام.

وفي عام ٢٠١٧ عاود الارتفاع بنسبة ٥٣٪ مقارنةً بعام ٢٠١٦ ليسجل نحو ٨.٣ مليون سائح ، واستمر في الارتفاع ليسجل نحو ١١.٣٤٦مليون سائحاً بنسبة زيادة بلغت ٣٦٪ في ٢٠١٨، ليصل عدد السائحين إلى ١٣.٠٢٦ مليون سائح عام ٢٠١٩ بزيادة قدرها ١٥٪ عن العام السابق له.

تجدر الإشارة إلى حدوث انهيار تام لأعداد السائحين الوافدين للبلاد خلال عام ٢٠٢٠، على أثر ظهور فيروس كورونا المستجد، لينخفض عدد السائحين إلى نحو ٣.٦٧٨ مليون سائح فقط.

ويوضح الشكل التالي رسم بياني لمؤشرات أعداد السائحين الوافدين للبلاد، على مدار الفترة السابقة على جائحة كورونا، من عام ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٩.

الشكل رقم (٢)

أعداد السائحين الوافدين إلى مصر خلال الفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٩

Source: World Tourism Organization, Tourism Highlights 2019 Edition, WTO, p14.

ثانيًا: عدد السائحين الوافدين طبقًا لمجموعات الدول[1]:

يشير تحليل أعداد السائحين الوافدين للبلاد وفقًا لمجموعات دولهم، خلال الفترة من عام ٢٠١١ وحتى ٢٠١٩ إلى ما يلي:

الانخفاض الحاد خلال عام ٢٠١١، حيث سجل إجمالي ١.٨٠٢ مليون سائح عربي بنسبة ١٨.٣٪، و٧.٢١١ مليون سائح أوروبي بنسبة ٣٢.٢٪، فيما بلغ عدد السائحين الأمريكيين لنفس العام، ٢.٨٧ مليون سائح أمريكي بنسبة ٢.٩٪، و٥٤٥ ألف سائح من جنسيات أخرى بنسبة ٥.٥٪، بإجمالي عدد ٩ ملايين و٨٤٥ ألف سائح.

استمرت أعداد السائحين، على اختلاف مناطقهم، في التذبذب ارتفاعًا وانخفاضًا في ظل التوترات السياسية والأمنية بالبلاد خلال المرحلة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٨، إلى أن سجلت ارتفاعًا ملحوظًا خلال عام ٢٠١٩، حيث سجل إجمالي ٣.١٦٨ مليون سائح عربي بنسبة ٢٤.٣٪ بفارق زيادة بنسبة ٦٪ عن نظيره عام ٢٠١١،

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: تقرير مصر في أرقام، أعداد مختلفة.

و٨.٣٨١ مليون سائح أوروبي بنسبة ٦٤.٣٪ بفارق زيادة بنسبة ٣٢.١٪ عن نظيره عام ٢٠١١، فيما بلغ عدد السائحين الأمريكيين لنفس العام، ٥.٤٨ مليون سائح أمريكي بنسبة ٤.٢٪ بفارق زيادة بنسبة ١.٣٪ عن نظيره عام ٢٠١١، و٩٢٩ ألف سائح من جنسيات أخرى بنسبة ٧.١٪ بفارق زيادة بنسبة ١.٦٪ عن نظيره عام ٢٠١١، بإجمالي عدد ١٣.٢٦ مليون سائح.

ويوضح الجدول التالي تطور عدد السائحين الوافدين للبلاد وفقاً لمجموعات دولهم، على مدار الفترة من ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٩، على النحو التالي:

الجدول رقم (٣)

أعداد السائحين الوافدين إلى مصر طبقاً لمجموعات الدول خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٩

(العدد: بالألف)

السنوات / مجموعات الدول	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
عرب	١٨٠٢	٢٢٧٠.٢	١٧٦١	١٦٢٥	١٧٣٤	١٩٦٢	٢٤٦٧	٣٠٣٩	٣١٦٨
%	١٨.٣	١٩.٧	١٨.٦	١٦.٥	١٨.٦	٣٦.٣	٢٩.٧	٢٦.٨	٢٤.٣
أوربيون	٧٢١١	٨٤١٦	٦٩٧٦	٧٥٧٨	٦٧٩٤	٢٥٨٦	٤٦٧٢	٦٩٤٨	٨٣٨١
%	٣٢.٢	٧٣.٠	٧٣.٧	٧٦.٧	٧٢.٨	٤٧.٩	٥٦.٣	٦١.٢	٦٤.٣
أمريكيون	٢٨٧	٢٨٥.٢	٢٤٠	٢٤٤	٢٩٤	٢٧٩	٣٥٨	٤٥٦	٥٤٨
%	٢.٩	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٣.٢	٥.٢	٤.٣	٤.٠	٤.٢
أخرى	٥٤٥	٥٦٠.٦	٤٨٧	٤٣١	٥٠٦	٥٧٢	٧٩٥	٩٠٣	٩٢٩
%	٥.٥	٤.٩	٥.٢	٤.٤	٥.٤	١٠.٦	٩.٦	٨.٠	٧.١
الإجمالي	٩٨٤٥	١١٥٣٢	٩٤٦٤	٩٨٧٨	٩٤٢٨	٥٣٩٩	٨٢٩٢	١١٣٤٦	١٣٠٢٦

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، استناداً الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقرير مصر في أرقام، أعداد مختلفة

ثالثًا: طاقة الإيواء الفندقي[1]:

سجلت الفترة السابقة على أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، تطوراً للطاقة الفندقية المصرية، إذ أن عدد الفنادق خلال عام ٢٠٠٩ تضاعف بعدد ١٣٠٢ فندقا، وعدد غرف١٨٧.٠٤٣، مقارنةً بعام ١٩٩٩ الذي كان عدد الفنادق آنذاك ٨٧٧ فندق وعدد الغرف ٨٧.١٧٣، ويشير التحليل إلى اتجاه عدد الفنادق للانخفاض خلال الفترة التالية على نهاية ٢٠٠٩ نظراً لمرور مصر بأحداث ثورتين، وما استتبع ذلك من أحداث إرهابية أثرت على الحركة السياحية، لينخفض أعداد الفنادق نظراً لإحجام السائحين عن السياحة بمصر، حيث بلغت الطاقة الفندقية عدد ١٢٢٨ فندقًا وعدد غرف ١٩٦.٠٢٧ خلال عام ٢٠١٤، ثم عاود الانخفاض ليبلغ إجمالي عدد الفنادق عام ٢٠١٧، ١١٧١، بعدد ١٩٥.٢ ألف غرفة.

ويوضح الجدول التالي الطاقة الفندقية المصرية، على مدار الفترة من ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠١٧، على النحو التالي:

الجدول رقم (٤)

الطاقة الفندقية في مصر خلال الفترة من ١٩٩٩-٢٠١٧م

السنة	الفنادق الثابتة		الفنادق العائمة		المجموع	
	عدد الفنادق	عدد الغرف	عدد الفنادق	عدد الغرف	عدد الفنادق	عدد الغرف
١٩٩٩	٦٥١	٧٥.٤٨٩	٢٢٦	١١.٦٨٤	٨٧٧	٨٧.١٧٣
٢٠٠٤	٨٢٨	١٢٢.٥١٥	١٧٤	١٥.٢٩٦	١٠٠٢	١٣٧.٨١١
٢٠٠٩	١٠٢٠	١٧٠.٠٥٥	٢٨٢	١٦.٩٨٨	١٣٠٢	١٨٧.٠٤٣
٢٠١٤	٩٤٥	١٧٨.٧٩٩	٢٨٣	١٧.٢٢٨	١٢٢٨	١٩٦.٠٢٧
٢٠١٧	٩٠١	١٧٩.١	٢٦٤	١٦.١	١١٧١	١٩٥.٢

Source: Egyptian Hotel Association, hotels capacity, hotels capacity in Egypt, in site http://egyptianhotels.org/Ar-cp-statistics.aspx.

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: تقرير مصر في أرقام، أعداد مختلفة.

رابعًا: عدد الليالي السياحية[1]:

تشير الإحصاءات إلى أن عدد الليالي السياحية التي قضاها السائحون المغادرون للبلاد، كانت في أعلى معدلاتها خلال عام ٢٠١٠ المسمى بعام الذروة، حيث بلغت خلال ذلك العام ١٤٧.٣٨٥ مليون ليلة، إلا أنها انخفضت بمقدار ٣٣.١٧١ ليلة خلال العام التالي ٢٠١١ لتسجل ١١٤.٢١٤ مليون ليلة، على أثر الأحداث التي مرت بها البلاد آنذاك، ثم ارتفعت نسبيًا خلال عام ٢٠١٢ لتسجل ١٣٧.٧٩٨ مليون ليلة.

استمرت أعداد الليالي السياحية في التذبذب صعوداً وهبوطًا على أثر التوترات السياسية والأمنية خلال المرحلة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨، حيث سجلت ٩٤.٤١٠ مليون ليلة في ٢٠١٣، و٩٧.٢٥٦ مليون ليلة عام ٢٠١٤، ثم سجلت ٨٤.١٢٨ مليون ليلة في ٢٠١٥، و١٠٨ مليون ليلة في ٢٠١٦، وسجلت ١٢٨.٦٤ مليون ليلة في ٢٠١٧، و١٢١.٤٩٧ مليون ليلة في ٢٠١٨، إلى أن سجلت ارتفاعًا ملحوظًا خلال عام ٢٠١٩، لتصل إلى ١٣٦ مليون ليلة.

ويوضح الجدول التالي عدد الليالي السياحية التي قضاها السائحون المغادرون لمصر، على مدار الفترة من ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠١٩، على النحو التالي:

الجدول رقم (٥)

أعداد الليالي السياحية في مصر خلال الفترة من ٢٠١٠- ٢٠١٩

(الوحدة: مليون ليلة سياحية)

السنوات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الليالي السياحية	١٤٧.٣٨٥	١١٤.٢١٤	١٣٧.٧٩٨	٩٤.٤١٠	٩٧.٢٥٦	٨٤.١٢٨	١٠٨	١٢٨.٦٤	١٢١.٤٩٧	١٣٦

Source: Ministry of Tourism, Egypt in figures 2019, p155.

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: تقرير مصر في أرقام، أعداد مختلفة.

خامسًا: إيرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي[١]:

تشير الإحصاءات إلى مساهمة إيرادات السياحة المصرية في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة تراوحت بين ١٢٧.٨ و٨٩.٥ مليار جنيه، خلال الفترة من عام ٢٠١١، وحتى ٢٠١٧، ويتضح من خلال التحليل أن أعلى قيمة ساهمت بها في الناتج المحلى كانت خلال عام ٢٠١٠، إذ سجلت ١٥٩.٤ مليار جنيه، في حين سجلت أقل قيمة وهي ٨٧.٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٦.

يتبين من تحليل قيمة مساهمة الإيرادات السياحية السابق الإشارة إليها، أنها تساهم بشكل فعال في الناتج المحلي الإجمالي المصري، وذلك مقارنةً بالقيمة العالمية للإيرادات السياحية، وهو مؤشر يدل على أن القطاع السياحي المصري يساهم في التنمية الاقتصادية بصورة أساسية.

ويوضح الجدول التالي مدى المساهمة المباشرة للإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي المصري، على مدار الفترة من ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠١٧، على النحو التالي:

الجدول رقم (٦)

المساهمة المباشرة لإيرادات السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٧

(الوحدة: مليون ليلة سياحية)

السنوات / الناتج المحلي الإجمالي	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الناتج المحلي الإجمالي(مليون دولار)	٢١٨.٣٨٧	٢٣٥.٤٦٤	٢٧٥.٦٨١	٢٨٥.٤٥٨	٣٠١.٧٣٧	٣٣٠.٢	٣٤٢.٨	٣٥٦.٤
المساهمة المباشرة للإيرادات السياحية فى الناتج المحلي الإجمالي	١٥٩.٤	١٢٧.٨	١٢٥.١	٩٩.٢	١٠٩.٤	١٠٤.١	٨٧.٤	٨٩.٥

المصدر: –

(١) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

-صندوق النقد العربي، إحصائيات ٢٠١٤، ص١٤.

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الاقتصاد العربي، مؤشرات الأداء ٢٠٠٠-٢٠١٨، ع أكتوبر- ديسمبر، ٢٠١٦، ص١١.

-World Travel and Tourism Council, The Economic Impact of Travel and Tourism 2017, Egypt, pp. 12-14.
-World Travel and Tourism Council, The Economic Impact of Travel and Tourism 2016, Egypt, p 12.

الشكل رقم (٣)

المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ٢٠١٠ - ٢٠١٧

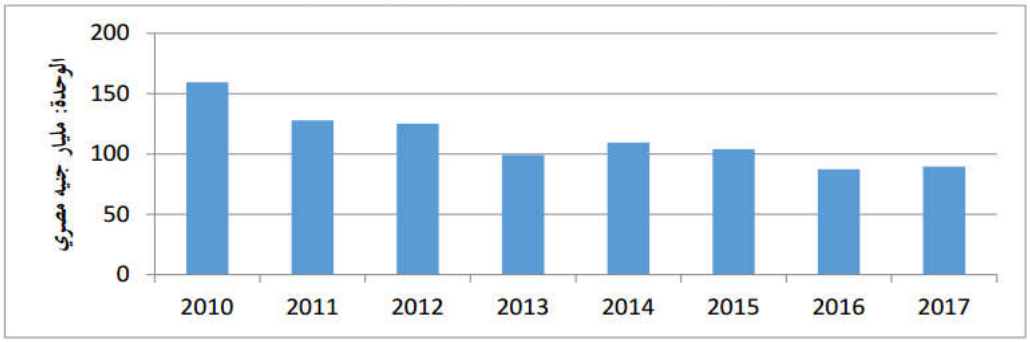

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الاقتصاد العربي، مؤشرات الأداء ٢٠٠٠-٢٠١٨، ع أكتوبر- ديسمبر، ٢٠١٦، ص١٦.

المطلب الثاني

برنامج الإصلاح الهيكلي لتحقيق التنمية السياحية المستدامة

تبنت وزارة السياحة برنامج إصلاح هيكلي لتطوير قطاع السياحة خلال عام ٢٠١٨، وذلك في إطار رؤية وزارة السياحة نحو تحقيق التنمية السياحية المستدامة، من خلال صياغة وتنفيذ إصلاحات هيكلية تهدف لرفع القدرة التنافسية لقطاع السياحة المصري وتتماشى مع الاتجاهات العالمية[1].

(١) الموقع الالكتروني لرئاسة مجلس الوزراء، انفوجراف، **حصاد قطاع السياحة والآثار ٢٠٢٠**، على شبكة الإنترنت: https://www.facebook.com/EgyptianCabinet/posts/.

أهداف البرامج:

المساهمة في تحقيق كافة أهداف التنمية المستدامة في ظل مساهمة قطاع السياحة الإيجابية في أغلب القطاعات، كما يستهدف البرنامج توظيف واحد على الأقل من كل أسرة مصرية في قطاع السياحة والأنشطة المرتبطة به.

محاور البرامج[1]:

يرتكز البرنامج على عدد من المحاور تتضمن الإصلاح المؤسسي، والإصلاح التشريعي، والترويج والتنشيط، والبنية التحتية والاستثمار، ومواكبة الاتجاهات السياحية الحديثة.

١)محور الإصلاح المؤسسي:

يتضمن الهيكلة الإدارية، ورفع كفاءة العنصر البشرى للنهوض بمستوى الخدمة المقدمة لزيادة تنافسية المنتج السياحي من خلال ربط المناهج التعليمية باحتياجات سوق العمل، والسعي لتطبيق أخلاقيات السياحة بهدف رفع الوعي السياحي للأجيال القادمة، وإطلاق برامج التحفيز المختلفة والإشراف عليها، وهي التي تساهم في الحفاظ على نمو مستدام للحركة السياحية إلي مصر، وإعادة صياغة وتطوير العلاقات مع المؤسسات الدولية والاستعانة بالخبرات الدولية، والإشراف والمتابعة الدقيقة لمواسم العمرة والحج وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لإنجاحها، وتوصيف وقياس مكونات وهيكل النشاط السياحي ومساهمته في الاقتصاد الوطني لتوفير قاعدة بيانات سياحية شاملة وتفصيلية.

(١) المرجع السابق.

٢)محور الإصلاح التشريعي:

يرتكز على التوجه نحو الإصلاح التشريعي للقوانين واللوائح المنظمة للقطاع السياحي، والتي مضى على صدورها ما يزيد على أربعين عاماً، وإعادة صياغة القوانين واللوائح السياحية غير المواكبة للوقت الحالي.

٣)محور والترويج والتنشيط:

يركز على استثمار الأحداث العالمية، مثل بطولة كاس العالم ٢٠١٨ للترويج للسياحة المصرية، عن طريق إطلاق حملة ترويجية جديدة(*)، لتقديم صورة معاصرة لمصر، وإتباع آليات الترويج الحديثة بما يتواكب مع الاتجاهات العالمية لفتح أسواق جديدة وغير تقليدية، تمثل طاقة جديدة للسياحة المصرية وتجعل القطاع أكثر صلابة في مواجهة الصدمات، من خلال استهداف أسواق سياحية جديدة يتم العمل من خلالها على تنويع مصادر السائحين الوافدين للبلاد، وتجنب الاعتماد على أسواق محددة، وكذا المشاركة الفعالة والهادفة في المعارض السياحية والمحافل الدولية.

٤)محور البنية التحتية والاستثمار:

يتبنى استكمال أعمال التنمية السياحية المستدامة لعدد ٦٧ مركزاً سياحياً يتم العمل على تنميتها لزيادة الاستثمارات، وذلك في إطار تنفيذ استراتيجية للتنمية السياحية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، عن طريق تعظيم استغلال الموارد المتاحة لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، تشمل ما يلي:

(*) تم إطلاق جولات افتراضية – للمرة الأولى– بتقنية الواقع المعزز لمتاحف ومواقع أثرية على منصات التواصل الاجتماعي ضمن مبادرة **"اكتشف مصر من بيتك"**.

- تنويع منتج السياحة المصري.
- زيادة عدد الليالي السياحية.
- خلق مجموعة فرص عمل مباشرة وغير مباشرة مع دمج عناصر المجتمع المحلي.

وفي ذات السياق يرتكز هذا المحور على تحديث منظومة معايير تصنيف الفنادق المصرية، التي لم يتم تحديثها منذ ٢٠٠٦ لتتماشى مع مثيلتها الدولية، بهدف الوصول إلي معايير السلامة الصحية والغذائية العالمية لقطاع الفنادق المصرية بالتعاون مع وزارة الصحة، كما يستهدف صندوق تطوير الفنادق المساهمة في إعادة الهيكلة المالية للفنادق والمنشآت السياحية المتعثرة ماليـًا.

٥)محور مواكبة الاتجاهات السياحية الحديثة:

يتعلق هذا المحور بتكثيف الجهود لمواكبة متغيرات صناعة السياحة عالميا، عن طريق تفعيل مفاهيم السياحة الخضراء، والتوسع في أنشطة السياحة البيئية ومساندة التزام الدولة فيما يتعلق باتفاقيات التغيرات المناخية.

وفي ذات السياق قامت وزارة السياحة باتخاذ مجموعة من الإجراءات التنفيذية لرفع قدرة القطاع الفندقي على استيعاب الطلب المتزايد من وكلاء السفر العالميين للالتزام بمعايير السياحة الخضراء، عبر التوسع في شبكة الفنادق المصرية الحاصلة على شهادات بيئية معترف بها عالميـًا، وتعظيم الاستفادة من البرامج والمبادرات المتاحة من الجهات المانحة وشركاء التنمية الدوليين لخفض استهلاك الطاقة والمياه والتحول إلي تقنيات الطاقة المتجددة وإدارة المخلفات والحفاظ على التنوع البيولوجي.

من جهة أخرى، وفي إطار تحقيق أهداف التنمية السياحية المستدامة وبناء منظومة معلوماتية دقيقة عن الأنماط المتنوعة للسياحة المصرية، تبنت وزارتي السياحة والآثار،

والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، " مشروع التحول الرقمي"، بهدف بناء اقتصاد متنوع يعتمد بشكل كبير على إتاحة خدمات السياحة والآثار، والارتقاء بالأداء السياحي من خلال الخدمات الرقمية المقدمة للسائحين وتعظيم الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في الترويج للسياحة والآثار المصرية والتعريف بالمواقع الأثرية والمتاحف وتقديم الخدمات السياحية للزائرين والسائحين وبوابات الكرتونية للسائح(١).

كما حصل ٦٩٧ فندقًا ثابتًا و٥٢ فندقًا عائمًا حتى الآن على شهادة السلامة الصحية، إلى جانب استئناف حوالي ٢٠ دولة حركتها السياحية إلى محافظتي البحر الأحمر وجنوب سيناء بنسبة إشغال ٥٠٪ كحد أقصى من الطاقة الاستيعابية للفنادق والمنتجعات السياحية.

تجدر الإشارة إلى أنه بالتوازي مع برنامج الإصلاح الهيكلي الذي تتبناه وزارة السياحة، فقد اضطلع قطاع السياحة والآثار – في ذات الإطار- بتنفيذ مشروعات جديدة خلال عام ٢٠٢٠، تمثل أبرزها فيما يلي(٢):

أ)مشروعات سياحية و وأثرية:

-مشروع المتحف المصري الكبير، الذي بلغ إجمالي تكلفة تنفيذه نحو مليار دولار، ووصلت نسبة تنفيذه نحو أكثر من ٩٧٪، حيث تم نقل ٥٤٢٢٣ قطعة أثرية للمتحف، فضلاً عن ترميم وصيانة ٥٣٠٧١ قطعة أثرية أخرى.

(١) الموقع الإلكتروني لرئاسة مجلس الوزراء، بتاريخ ١٣/ ٢/ ٢٠٢١، على شبكة الإنترنت: https://www.facebook.com/EgyptianCabinet/posts/.

(٢) الموقع الالكتروني لرئاسة مجلس الوزراء، انفوجراف، حصاد قطاع السياحة والآثار ٢٠٢٠، مرجع سابق، على شبكة الإنترنت: https://www.facebook.com/EgyptianCabinet/posts/.

-المتحف القومي للحضارة، والذي بلغ إجمالي تكلفة تنفيذه ١.٥ مليار جنيه.

-ترميم قصر البارون وافتتاحه في يونيو ٢٠٢٠ بتكلفة بلغت ١٧٥ مليون جنيه.

- تطوير ميدان التحرير بتكلفة تقديرية بلغت نحو ١٥٠ مليون جنيه، وإقامة مسلة رمسيس الثاني، ونقل أربعة تماثيل للكباش من الأقصر بالميدان.

-تطوير مسار طريق الكباش بالأقصر، وبتكلفه بلغت نحو ٣٢٠ مليون جنيه.

-مشروع إحياء مسار العائلة المقدسة، الذي يضم ٢٥ نقطة، ويمتد لمسافة ٣٥٠٠ كم ذهابًا وعودة من سيناء حتى أسيوط.

ب)الافتتاحات والمعارض:

-تنفيذ ١٤ افتتاحًا متنوعًا ما بين متاحف جديدة، ومعالم دينية وآثار فرعونية.

-افتتاح ٥ معارض خارجية للآثار، أبرزها معرض "آثار توت عنخ آمون" بالعاصمة الإنجليزية لندن، ومعرض المدن الغارقة: عالم مصر الساحر" بمتحف فيرجينيا للفن في محطته الرابعة بالولايات المتحدة الأمريكية.

ج)استرداد قطع أثرية من الخارج:

-تم استرداد ٤٦٥ قطعة أثرية من الخارج.

مما سبق نستخلص وجود توجه فعلي لدى الدولة تتبني من خلاله برامج إصلاحية، وسياسات واستراتيجيات فعالة تجاه الاستدامة بالقطاع السياحي المصري، والتي تتوافق مع متطلبات خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

المبحث الثالث
آثار جائحة كورونا على القطاع السياحي المصري وجهود مواجهتها

أثرت تداعيات جائحة كورونا بالسلب على حركة السياحة العالمية، وتسببت في إيقاف حركة السياحة والطيران لفترة طويلة، ووفقاً لإحصائيات منظمة السياحة العالمية كانت مؤشرات عدد السائحين على الساحة العالمية في ارتفاع مستمر، حيث بلغت١.٣٣ مليار سائح عام ٢٠١٧، ثم ارتفعت لتبلغ ١.٤ مليار سائح عام ٢٠١٨، واستمرت في الارتفاع لتبلغ ١.٤٦ مليار سائح عام ٢٠١٩[1]، إلا أن تلك الجائحة أثرت بشكل كبير على الحركة السياحية، وقد تأثر القطاع السياحي المصري بحالة الركود السياحي، خاصة مع عدم استئناف العديد من الدول الرئيسية المصدرة للسياح إلى مصر مثل ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا رحلاتهم لمصر، فضلًا عن تخوف السياح من السفر بصفة عامة، بسبب الموجة الشرسة لأزمة كورونا علاوة عن الأزمة الاقتصادية العالمية التي منعت شرائح كبيرة من السفر للسياحة.

وسوف نتعرض في هذا المبحث إلى مدى تأثير انتشار فيروس كورونا على قطاع السياحة في مصر، والإجراءات المتخذة من جانب البنك المركزي المصري للحد من آثاره السلبية، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلــب الأول : أثر فيروس كورونا على إيرادات السياحة المصرية

المطلب الثاني : جهود الدولة المصرية لمجابهة آثار الجائحة على قطاع السياحة

(1) The World Tourism Organization, UNWTO, World Tourism Barometer – Special Focus on the impact of COVID -19. May 2020.

المطلب الأول : أثر فيروس كورونا على إيرادات السياحة المصرية

أولاً: إيرادات السياحة المصرية قبل ظهور جائحة كورونا[1]:

نستعرض إيرادات السياحة في أرقام منذ ٢٠١٠ عام الذروة حتى عام ٢٠١٩، حيث سجلت الإيرادات ١٢.٥ مليار دولار في ٢٠١٠، و٨.٨ في ٢٠١١، كما سجلت ٧.٦ مليار في ٢٠١٢، و٥.٩ مليار في ٢٠١٣، و٧.٥ في ٢٠١٤ و٦ في ٢٠١٥، و٥ مليارات في ٢٠١٦، و٧.٢ في ٢٠١٧، و١١.٦ في ٢.١٨، و١٢.٦ في ٢٠١٩.

وقد أشارت إحصاءات البنك المركزي المصري، إلى زيادة في إيرادات السياحة خلال العام السابق على ظهور جائحة كورونا (٢٠١٨- ٢٠١٩)، حيث سجلت ٢٨٪ لتصل لـ١٢.٦ مليار دولار، بنسبة تقدر بأنها أعلى زيادة في تاريخ قطاع السياحة في مصر.

ويوضح الجدول التالي إيرادات السياحة المصرية، على مدار العشر سنوات السابقة على ظهور جائحة كورونا.

جدول رقم (٧)

إيرادات السياحة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى ٢٠١٩

العام	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
إيرادات السياحة (بالمليار دولار)	١٢.٥	٨.٨	٧.٦	٥.٩	٧.٥	٦	٥	٧.٢	١١.٦	١٢.٦

المصدر: الجدول من إعداد الباحث، استناداً للبنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد مختلفة

ثانيـًا: أثر تفشي فيروس كورونا على إيرادات السياحة المصرية:

كان لظهور فيروس كورونا المستجد (COVID-19) أثراً سلبيـًا حاداً على المستوى

(١) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

العالمي، إذ أصدرت منظمة الصحة العالمية تقريراً خلال عام ٢٠٢٠ أشارت خلاله إلى تخطي الإصابات ٤.٥ مليون شخص، والوفيات ٣٠٧ ألف، وتفشي الجائحة في أكثر من ٢٠٠ دولة حول العالم(١)، الأمر الذي أثر على قطاع السياحة حول العالم، كنتيجة حتمية للقيود المفروضة على السفر، وبالتالي انخفاض حركة الطلب على السفر عالميـًا، والتي بلغت نحو٨٠٪ في بداية الأزمة، وكذلك إغلاق العديد من مناطق الجذب السياحي وإيقاف العمل في جميع أنحاء العالم على أثر تلك الجائحة، وفرض العديد من الدول الحجر الصحي المنزلي، وحظر التجول، ومنع مواطنيها من السفر للخارج، وغيرها من القيود على المواطنين أو المسافرين القادمين من المناطق الأكثر تأثرًا، بل وفرض قيودًا عالمية على كافة الدول والأقاليم الأجنبية.

أثرت تلك القيود سلبـًا على حركة السياحة العالمية بمستوييها الاقتصادي والاجتماعي، وتأثرت قطاعات السفر، وانخفضت نسب السفر التجاري والمؤتمرات الدولية، مع ظهور ما يوازيها على شبكة الانترنت.

تأثر القطاع السياحي المصري بصورة مباشرة بتفشي جائحة كورونا عالميـًا ومحليـًا، على أثر انخفاض الإيرادات السياحية، باعتباره من أكثر القطاعات الاقتصادية الرئيسة بمصر، وما استتبعها من مردود سلبي علي كل من موارد النقد الأجنبي، وميزان المدفوعات، والناتج المحلي الإجمالي. حيث سلبت هذه الجائحة نحو ٧٠ ٪ من إيرادات مصر السياحية خلال عام ٢٠٢٠، عقب تراجع أعداد السائحين الأجانب الذين زاروا مصر من ١٣.٠٢٦ مليون سائح في عام ٢٠١٩ إلى نحو ٣.٥ مليون سائح.

(1) World meters website, retrieved 15 May, 2020,https://www. world meters.info/coronavirus/

تشير إحصاءات البنك المركزي المصري[١]، إلى تراجع إيرادات السياحة بنحو ٣.٤ مليار دولار لتقتصر على ٨٠١ مليون دولار فقط خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ الفترة (يوليو/ سبتمبر٢٠٢٠)، مقابل ٤.٢ مليار دولار عن الربع المناظر (يوليو/ سبتمبر ٢٠١٩).

وبالنسبة لميزان المدفوعات، تقلص العجز الكلي إلى ٦٩.٢ مليون دولار، خلال الربع الأول من العام المالي (يوليو/ سبتمبر ٢٠٢٠)، مقابل عجز بنحو ٣.٥ مليار دولار في الربع المالي الذي شهد اندلاع الجائحة (أبريل/ يونيه ٢٠٢٠)، ومقارنة بفائض ٢٢٧ مليون دولار عن الربع المناظر (يوليو/ سبتمبر ٢٠١٩).

كما تحسن نسبياً العجز في المعاملات الجارية بمعدل ٢٧.٢٪، مسجلاً ٢.٨ مليار دولار، بالمقارنة مع ٣.٨ مليار دولار في الربع السابق مباشرة (إبريل/ يونيو٢٠٢٠)، إلا أنه تضاعف مقارنة بالربع المناظر (يوليو/ سبتمبر٢٠١٩) والذي اقتصر العجز فيه على ١.٤ مليار دولار.

ساهم وجود عدة عوامل في زيادة العجز في حساب المعاملات الجارية خلال الربع الثالث (يوليو/ سبتمبر٢٠٢٠) من بينها، تراجع فائض الميزان الخدمي بمعدل ٧٨.٣٪ ليسجل نحو ٨٧٦.٣ مليون دولار مقابل فائض ٤ مليار دولار في الربع المناظر، كنتيجة أساسية لما يلي:

-تراجع الإيرادات السياحية بنحو ٣.٤ مليار دولار لتقتصر على ٨٠١ مليون دولار مقابل ٤.٢ مليار دولار.

(١) البنك المركزي المصري: التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

-تراجع متحصلات النقل بمقدار ٥٢٤.٥ مليون دولار لتسجل ١.٧ مليار دولار بدلا من ٢.٣ مليار دولار، كنتيجة أساسية لانخفاض متحصلات شركات الطيران بنحو ٣٢٨.١ مليون دولار تأثراً بجائحة كورونا.

المطلب الثاني : جهود الدولة المصرية لمجابهة آثار الجائحة على قطاع السياحة

أولاً: الجهود الحكومية لدعم قطاع السياحة في مواجهة الجائحة:

سارعت الحكومة باتخاذ بعض الإجراءات، لمواجهة آثار أزمة كورونا، ودعم الشركات والمنشآت السياحية المتضررة من الأزمة، كان أبرزها ما يلي[١]:

-إرجاء سداد الضريبة على الدخل أو القيمة المضافة لمدة ٦ أشهر.

-إرجاء سداد المستحقات عن استهلاك الكهرباء والمياه والغاز للمنشآت السياحية والفندقية بداية من أبريل حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠.

-الإعفاء من الضريبة على العقارات المبنية المستخدمة فعلياً في الأنشطة السياحية والفندقية، وذلك في الفترة من أبريل حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ .

-إرجاء سداد كافة المديونيات المستحقة على الشركات والمنشآت السياحية والفندقية عن فترات ما قبل بداية أزمة فيروس كورونا ليبدأ السداد مجدولاً اعتباراً من يناير ٢٠٢١.

-وعلى صعيد إجراءات دعم حركة السياحة وتنشيطها، تم اتخاذ الإجراءات التالية[٢]:

---

(١) الموقع الإلكتروني لرئاسة مجلس الوزراء، انفوجراف، حصاد قطاع السياحة والآثار ٢٠٢٠، على شبكة الإنترنت: https://www.facebook.com/EgyptianCabinet/posts/.

(٢) الموقع الإلكتروني لرئاسة مجلس الوزراء، المرجع السابق.

– الإعفاء من سداد رسوم التأشيرة للسائحين الوافدين لمحافظات جنوب سيناء والبحر الأحمر والأقصر وأسوان (من يونيو ٢٠٢٠ حتى ٣٠ أبريل ٢٠٢١).

–الموافقة على السماح لـ ٢٧ جنسية بالحصول على التأشيرة الاضطرارية بمنافذ الوصول بمصر ليصبح الإجمالي ٧٣ جنسية حالياً، شريطة وفودهم بضمان وكيل سياحي.

–من جهة أخرى، قامت وزارة المالية بتخصيص ضمانة بقيمة ٣ مليار جنيه للبنك المركزي لصالح البنوك الوطنية لإقراض المنشآت السياحية والفندقية لأول مرة بدون أية ضمانات.

وعلى جانب آخر، قامت الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي، بتكثيف أنشطتها لدعم الترويج للحركة السياحية في ظل أزمة كورونا، من خلال مشاركتها بـ ١٦ معرضًا سياحيًا دوليًا وإقليميًا، فضلاً عن إطلاق فيلم ترويجي بعنوان "رحلة سائح في مصر" على منصات التواصل الاجتماعي، وعلى شبكة قنوات CNN & Discovery ، هذا إلى جانب إعادة فتح كافة المواقع الأثرية والمتاحف تدريجياً بعد استئناف حركة السياحة واستئناف الرحلات النيلية للفنادق العائمة بـ ٥٠٪ من طاقتها الاستيعابية.

ثانياً: دور البنك المركزي المصري لمواجهة آثار الجائحة على قطاع السياحة:

أعلن البنك المركزي المصري، عدد من الإجراءات الفعالة لمبادرات دعم قطاع السياحة خلال عام ٢٠٢١، في إطار العمل على رفع العبء عن كاهل القطاع السياحي المصري، والأشخاص الاعتبارية والشركات العاملة في قطاع السياحة، للمساهمة في دعم وتنشيط القطاع، كان أبرزها ما يلي[١]:-

(١) البنك المركزي المصري:

أولاً: مبادرة إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي:

زيادة المبلغ المخصص للمبادرة ليصبح ٥٠ مليار جنيه، بدلاً من ٥ مليار جنيه. مع تخفيض سعر العائد بشأن المبادرة ليصبح ٨٪ يُحسب على أساس متناقص بدلاً من ١٠٪، لمدة حدها الأقصى ١٥ عامًا.

الغرض من التمويل:

-إجراء عمليات الإحلال والتجديد اللازمة لفنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي.

-منح تسهيلات ائتمانية تسدد على مدة حدها الأقصى عامين، بالإضافة إلى فترة سماح تنتهي في ٣١/ ١٢/ ٢٠٢١، يتم خلالها رسملة العوائد، على أن يستحق سداد أول قسط في يناير ٢٠٢٢ " بغض النظر عن تاريخ المنح "، وذلك لسداد الرواتب والأجور والالتزامات القائمة لدى الموردين وأعمال الصيانة للأنشطة السياحية.

كما أتاح البنك المركزي المصري، إمكانية استفادة العملاء المتعثرين من المبادرة حال قيامهم بالتسوية في إطار مبادرات البنك المركزي الخاصة بالعملاء غير المنتظمين.

ثانيًا: مبادرة تمويل رواتب وأجور العاملين بالقطاع السياحي وتمويل مصروفات

-خطاب دوري بتاريخ ٣ يناير ٢٠٢١ بشأن مد فترة العمل بمبادرتي العملاء المتعثرين من الأشخاص الاعتبارية وكذا الشركات العاملة في قطاع السياحة.

-تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من آثار فيروس كورونا المستجد مايو ٢٠٢١.

-الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري على شبكة الإنترنت www.cbe.org.eg

الصيانة والتشغيل الأساسية:

–تخصيص شريحة بمبلغ ٣ مليار جنيه من مبادرة إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي بسعر عائد ٥٪ يُحسب على أساس متناقص لتمويل سداد مستحقات العاملين بالقطاع السياحي من رواتب وأجور وتمويل مصروفات الصيانة والتشغيل الأساسية، بحيث يكون الحد الأقصى للتمويل في ظل المبادرة مبلغ ٣٠مليون جنيه للعميل الواحد، و٤٠ مليون جنيه للعميل والأطراف المرتبطة به، وذلك وفقاً لما يلي:

- إصدار تعهد بقيمة ٣ مليار جنيه بضمان وزارة المالية (لصالح شركة ضمان مخاطر الائتمان لتغطية ١٠٠٪من قيمة القروض الممنوحة من البنوك في إطار تلك الشريحة.
- تخصيص نسبة ٤٪ على الأقل من القروض الممنوحة لسداد رواتب وأجور العاملين وتخصيص النسبة المتبقية لتمويل مصروفات الصيانة والتشغيل الأساسية.
- حدد البنك المركزي المصري، انتهاء فترة سريان تلك المبادرة بنهاية يونيو ٢٠٢١ أو باستنفاد المبلغ المخصص لها بواقع ٣ مليار جنيه أيهما أقرب، وامتداد فترة السماح إلى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ على أن يبدأ سداد أول قسط في يناير، ٢٠٢٢ ولمدة عامين.

ثالثًا: مبادرة العملاء غير المنتظمين من الأشخاص الاعتبارية العاملة بقطاع السياحة:

تسري على الشركات العاملة في قطاع السياحة الذين تبلغ حجم مديونياتهم ١٠ مليون جنيه فأكثر (دون العوائد المهمشة)، سواء متخذ أو غير متخذ بشأنهم

إجراءات قضائية.

تجدر الإشارة إلى قيام البنك المركزي المصري بمنح بعض المزايا للعملاء حال قيامهم - خلال فترة المبادرة وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ - بالسداد النقدي أو العيني لنسبة ٥٠٪ أو أكثر من رصيد المديونية، على النحو التالي:-

- الحذف من قوائم الحظر (فور الاتفاق على شروط السداد).
- التنازل عن جميع القضايا المتداولة والمتبادلة لدى المحاكم.
- تحرير كافة الضمانات الخاصة بتلك المديونية.

سمح البنك المركزي المصري للشركات غير المنتظمة (فئتا جدارة ائتمانية ٩، ١٠) العاملين في مجال السياحة، البالغ رصيد مديونياتهم أقل من ١٠مليون جنيه (دون العوائد المهمشة)، بالاستفادة بذات المزايا، حال الاتفاق مع البنك على بنود السداد.

رابعًا: مبادرة تأجيل استحقاقات الشركات العاملة في قطاع السياحة:

سمح البنك المركزي المصري بمد فترة سريان مبادرة دعم قطاع السياحة لمدة عام إضافي لتنتهي بنهاية شهر ديسمبر ٢٠٢١، يتم خلالها قبول أي طلبات تأجيل لاستحقاقات البنوك لمدة حدها الأقصى٣ سنوات، بحيث يتم ترحيل جميع الاستحقاقات القائمة (عن تسهيلات طويلة الأجل، قصيرة الأجل، الجاري المدين)، فضلاً عن رسملة عائد التسهيلات على أصل الدين وعدم حساب فوائد تأخر على الأقساط المؤجلة لمدة ٣ سنوات بحد أقصى.

على جانب آخر، تم السماح بمد فترة سريان مبادرة قروض التجزئة للعاملين بقطاع السياحة لمدة عام لتنتهي بنهاية شهر ديسمبر ٢٠٢١، يتم خلالها السماح

للبنوك بإمكانية ترحيل استحقاقات عملاء القروض لأغراض استهلاكية والقروض العقارية للإسكان الشخصي لمدة ٦ أشهر إضافية من تاريخ استحقاقها وذلك للعملاء المنتظمين فقط، وفقاً لمركز سبتمبر ٢٠٢٠، العاملين بقطاع السياحة مع عدم احتساب فوائد تأخير عن تلك الفترة، مع إمكانية تأجيل استحقاقات العملاء السابق استفادتهم من المبادرة منذ صدورها في ٧ ديسمبر ٢٠١٥.

خامساً: مبادرة العملاء غير المنتظمين من الأشخاص الاعتبارية (الشركات) لجميع القطاعات:

تسري على الشركات من العملاء غير المنتظمين ذوي المديونيات المشكوك في تحصيلها والرديئة (فئتا جدارة ائتمانية ٩، ١٠)، والبالغ رصيد مديونياتهم أقل من ١٠ ملايين جنيه (دون العوائد المهمشة)، سواء متخذ أو غير متخذ بشأنهم إجراءات قضائية.

منح ذات المزايا السابق الإشارة إليها للعملاء حال قيامهم – خلال فترة المبادرة وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١ – بالسداد النقدي أو العيني (الحذف من قوائم الحظر، التنازل عن جميع القضايا المتداولة والمتبادلة لدى المحاكم، تحرير كافة الضمانات الخاصة بتلك المديونية).

سادساً: مبادرة العملاء غير المنتظمين من الأشخاص الطبيعية (الأفراد):

تسري المبادرة على العملاء من الأفراد غير المنتظمين حتى ٣٠ سبتمبر والبالغ إجمالي مديونياتهم(دون العوائد المهمشة)، لدى كافة البنوك أقل من مليون جنيه (بدون البطاقات الائتمانية).

منح العملاء مزايا مميزة، بموجب المبادرة، (التنازل عن جميع القضايا المتداولة

والمتبادلة بين البنك والعميل لدى المحاكم فور الاتفاق على شروط السداد، إلغاء حظر التعامل معهم وتحرير الضمانات والرهون الخاصة بتلك المديونيات عند قيام العميل بسداد نسبة ٥٠٪ من صافي رصيد المديونية بدون العوائد المهمشة خلال الفترة وحتى ٣١ مارس ٢٠٢١)، والسماح للعملاء الذين قاموا بالسداد قبل ٣٠ سبتمبر٢٠١٩ بالاستفادة من ذات المزايا.

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة:

- أصبحت السياحة المستدامة منهجاً تتبناه كافة المؤسسات السياحية العالمية، وعلى رأسها منظمة السياحة العالمية، التي سلكت هذا النهج من خلال تطبيقه بجميع الخطط والدراسات التي تنفذها في المجال السياحي.
- يتميز تطبيق مفهوم السياحة المستدامة بتحقيق مزايا تنافسية وعوائد مادية ومعنوية، تنعكس إيجاباً على جميع المؤسسات السياحية، وتساهم بشكل فعال في الناتج المحلي الإجمالي والاقتصاد القومي للدولة.
- يرتكز تطبيق مبادئ الاستدامة السياحية، على ثلاثة محاور، أولها العائد المادي لأصحاب المشاريع السياحية، وثانيها البعد الاجتماعي باعتبار أن هذه المؤسسات تعد جزءًا من المجتمع المحلي، أما البعد الثالث فيتعلق بالبيئة، إذ تُعامل هذه المؤسسات باعتبارها جزء من البيئة السياحية، ومن ثم يجب عليها الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة، لتفادي حدوث أية أضرار جراء التلوث والتدهور البيئي.
- تتطلب استدامة السياحة وجود إدارة رشيدة، نظراً لتأثير السياحة على جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعتمد على مؤشرات بيئية وإدامة لجودة المنتج السياحي والأسواق السياحية، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة، واتخاذ كافة التدابير المناسبة حال حدوث أية مشكلات.
- أن دعم السياحة من قبل كافة الأطراف سواء الحكومية أو مؤسسات القطاع السياحي الخاص والمنظمات غير الحكومية أو السكان المحليين، والسائحين

أنفسهم، وكذلك تنسيق جهودهم وتكثيف برامجهم، يساهم بشكل فعال في بلوغ الأهداف المشتركة وتحقيق التنمية السياحية المستدامة.

- تعتبر مؤشرات السياحة المستدامة (STIs) جزء لا يتجزأ من تخطيط السياحة وإدارتها.
- تبنت وزارة السياحة برنامج إصلاح هيكلي لتطوير قطاع السياحة خلال عام ٢٠١٨، في إطار التوجه نحو تحقيق التنمية السياحية المستدامة.
- أثرت تداعيات جائحة كورونا بالسلب على حركة السياحة العالمية والمصرية، وسارعت الحكومة باتخاذ بعض الإجراءات، لمواجهة آثار الأزمة، ودعم الشركات والمنشآت السياحية المتضررة .

التوصيات:

لتحقيق التنمية السياحية الشاملة والمستدامة، فقد توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات التي تستهدف إحداث حالة من التوافق بين رغبات وأنشطة السائحين من جهة، وحماية الموارد البيئية والجوانب الثقافية والتاريخية والتراثية، وتعظيم المنافع الاقتصادية، نوجزها فيما يلي:

١) تعزيز القدرة التنافسية للسياحية المصرية على الصعيد الدولي، من خلال تحسين الهياكل الأساسية والاهتمام بالحفاظ على الأصول الطبيعية والتاريخية، والسعي لتطوير ما لديها من أصول سياحية بطريقة مستدامة وصديقة للبيئة، وبالتالي ضمان استمرارية مساهمة السياحة في الاقتصاد القومي على المدى الطويل.

٢)وضع القطاع السياحي والبيئي كأولوية ماسة من أولويات عمل برنامج الحكومة ورصد المزيد من الاعتمادات، مع رسم استراتيجيات فعالة واضحة الأهداف

للتنمية السياحية، مع مراعاة البعد البيئي لذلك النشاط الحيوي.

٣)إعداد دليل حديث للمخاطر والأزمات التي تتعرض لها السياحة في مصر، وكذا المتوقع حدوثها مستقبلاً، وتخصيص مساحة مناسبة به للتوعية بأبعاد جائحة كورونا والأساليب الصحية والإجرائية المبتكرة لمنع انتشارها، واستحداث برامج معلوماتية متطورة تستهدف التنبؤ بالأزمات الطارئة والمتوقعة، لتدعيم مراكز اتخاذ القرار بالمعلومات الدقيقة لإدارتها بالصورة المناسبة.

٤)تحديد القدرة الاستيعابية للمواقع السياحية، والالتزام بعدد محدد من السائحين بالمناطق السياحية، بهدف تفادي الازدحام وخاصة في المواقع التاريخية والأثرية، لضمان عدم تأثير ذلك على البيئة الطبيعية والثقافية، فضلاً عن حماية السائحين ومخالطيهم من انتشار العدوى كإجراء وقائي للحماية من انتشار فيروس كورونا المستجد.

٥)نشر الوعي السياحي والبيئي والصحي بين المواطنين، عن طريق كافة وسائل الإعلام، لتوعيتهم بأهمية النشاط السياحي والبيئي وأثره على زيادة معدل النمو الاقتصادي، بهدف تقليص فرص تسبب أي منهم في الهدر البيئي لدوافع مادية، وكذلك منع انتشار العدوى بالفيروس المستجد منهم أو إليهم عبر مخالطتهم للسائحين بالمواقع السياحية.

٦)إيجاد آليات لتنظيم حركة السائحين داخل المواقع السياحية، بهدف تيسير عملية المراقبة الحذرة لسلوكهم حيال البيئة السياحية، ووضع أنظمة وقوانين تضمن توفير الأمن، والحماية بدون إحداث أضرار للبيئة.

٧) تشجيع ودعم إقامة المشاريع ذات الصلة للمواطنين خاصة بالمناطق المعنية

كالصناعات الحرفية وذات الطابع التراثي.

٨)تضافر جهود كافة القطاعات المرتبطة بالمجال السياحي، لإنجاح عملية الحفاظ على المحميات الطبيعية والتراثية، وإدارتها بصورة رشيدة من خلال كوادر مؤهلة، واعتماد السياحة البيئية باعتبارها نمطاً سياحياً يمكن من خلاله تحقيق التنمية السياحية المستدامة والشاملة.

٩)الاهتمام بسن القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة، مع الأخذ في الاعتبار مكونات البيئة السياحية باعتبارها جزء من نظام بيئي متكامل غير قابل للتجزئة، مع تشديد العقوبات المتعلقة بسرقة وتهريب الآثار، أو الجرائم السياحية أو أعمال التخريب والتدمير البيئي، مع ضرورة تفعيل تطبيق تلك القوانين لتحقيق الردع في هذا الشأن.

١٠)تحقيق الأمن السياحي من خلال وضع أُطر قانونية مناسبة، ونشر الوعي لدى عموم المواطنين والسائحين، فضلاً عن ضرورة تطوير المنظومة الرقابية من الناحية التقنية، وعقد اللقاءات العلمية والفنية لذوي الاختصاص.

١١)تخصيص ميزانية كافية لتنفيذ البرامج والخطط التي تستهدف أمن وحماية الآثار والمنشآت السياحية بأحدث وسائل التقنية، مع توفير كافة الموارد الطبيعية والبشرية لتلك البرامج.

١٢)ضرورة تفعيل دور الجانب الإعلامي بهدف الترويج للسياحة المصرية وزيادة القدرة على الاستقطاب السياحي، فضلاً عن توليد القناعة التامة لدى المجتمع الدولي بأن مصر تتمتع بالأمان التام، مع الإسراع باتخاذ كافة الإجراءات الفعلية اللازمة للقضاء على الفتن الداخلية والخارجية، وتجفيف منابع الإرهاب.

١٣)تحسين صورة السياحة المصرية دولياً من خلال مداومة تنظيم الندوات والمؤتمرات، والمشاركة في المعارض الدولية والإقليمية، وتنظيم معارض عربية ومحلية منتظمة، مع استغلال شبكة المعلومات الدولية " الأنترنت" في تدعيم هذا الغرض.

١٤)إعادة صياغة منظومة المنتجات السياحية في مصر، وعدم الاقتصار على سياحة الآثار والشواطئ، بل ضرورة دعم وتطوير وتنويع أنواع الأنشطة السياحية التي لا تزال مساهمتها ضعيفة في مكونات الإيرادات السياحية الحالية، الأمر الذي يتطلب ضرورة إعداد دراسة متخصصة لكافة الأنواع الأخرى من الإيرادات السياحية التي تتدفق من الأنشطة السياحية المختلفة.

١٥)تشجيع وجذب الاستثمارات محلياً ودولياُ، بهدف تشييد مرافق سياحية عملاقة متطورة.

١٦)تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية ذات الطابع التراثي بشكل مستدام، وتلك المرتبطة بشكل مباشر بدعم صناعة السياحة، وتحديد المواقع المخصصة والصالحة للاستثمار السياحي وتسهيل سبل إقامتها لما تشكله من أهمية في هذا المجال. كما أنها تساعد على خلق فرص عمل جديدة ، والحد من البطالة خاصة بين الشباب والتي تتجاوز نسبتها حوالي ٢٠ – ٢٥ ٪ من قوة العمل في مصر، وتدفعهم لارتياد مجالات العمل الحر والتخلي عن أسلوب انتظار العمل الحكومي.

قائمة المراجع

مرتبة حسب الترتيب الأبجدي مع حفظ الألقاب...

أولاً: المراجع العربية:

١)البنك المركزي المصري.

٢)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٣)المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الاقتصاد العربي، مؤشرات الأداء ٢٠٠٠-٢٠١٨، ع أكتوبر- ديسمبر، ٢٠١٦.

٤)الهيئة العامة للاستعلامات.

٥) جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي)، سلسلة "١"، "دليل مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقها"، ٢٠٠٤.

٦)دليلة بركان، وآخرون: السياحة البيئية كعامل أساسي لتحقيق التنمية السياحية المستدامة" ولاية بسكرة نموذجاً"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، الجزائر، المجلد الرابع، العدد ٢٢، ديسمبر ٢٠٢٠.

٧)رئاسة مجلس الوزراء.

٨)زينب توفيق السيد عليوة: تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر، بحوث اقتصادية عربية، ع٦٥، ٢٠١٤.

٩)صلاح زين الدين: التنمية الاقتصادية، التنمية الاقتصادية، مدخل جديد للقضاء على النكد العام وتحسين مؤشر السعادة القومية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦.

١٠)عبد الحميد صديق عبد البر: تجربة المشروعات الصغيرة في مصر (المعوقات والتحديات وأساليب العلاج) .. دراسة مقارنة مع التجارب الدولية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٥١٠، إبريل ٢٠١٣.

١١)فاروق عبد النبي حسانين عطا الله: " التنمية السياحية المستدامة، دراسة تقويمية لبعض معايير التخطيط بقطاع الغردقة – سفاجا "، رسالة ماجستير، كلية السياحة والفنادق، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، ٢٠٠٣.

١٢)فراح رشيد، بودلة يوسف: دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي، أبحاث اقتصادية وإدارية، ع١٢، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر٢٠١٢.

١٣)محمد فريد عبد الله وآخرون: استراتيجية التنمية السياحية المستدامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠١٥.

١٤)مسعود صديقي: المتابعة البيئية للمشروعات كأداة لتحقيق التنمية المستدامة .. دراسة حالة الجزائر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٤٩٧، يناير ٢٠١٠.

١٥)منظمة السياحة العالمية: دليل السلطات المحلية في سبيل إنماء سياحة مستدامة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، مدريد، إسبانيا.

١٦)هاني نوال: تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية، مجلة الباحث، ع١٣، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٣.

١٧)هواري معراج، محمد سليمان جردات: السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية

العالمية- حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، ع٣، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٥.

١٨)وكالة حماية البيئة الدنماركية: تعبئة الموارد المالية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لاتفاقية بازل، الجزء الأول، تقرير الإرشادات، مارس ٢٠٠٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Egyptian Hotel Association, hotels capacity, hotels capacity in Egypt.
2. Egypt in figures 2018.
3. Ministry of Tourism, Egypt in figures 2019.
4. OMT, WTO, BT , (Tourism Highlights " Edition 2004) .
5. Rasoolimanesh, S. Mostafa, et al. "A systematic scoping review of sustainable tourism indicators in relation to the sustainable development goals." Journal of Sustainable Tourism (2020).
6. Swarbrooke, John, "Sustainable tourism management" Wallingford:CABI, 1998.
7. The World Tourism Organization, UNWTO, World Tourism Barometer – Special Focus on the impact of COVID -19. May 2020.
8. World meters website, retrieved 15 May, 2020.
9. World Tourism organization, world Travel and Tourism council, 1995. Agenda 21 for the Travel and Tourism Industry: Towards Environmentally Sustainable development.
10. World Tourism Organization, Tourism Highlights 2015, 2017 Edition, WTO.
11. World Tourism Organization, Tourism And goals. Development Sustainable.
12. World Travel and Tourism Council, The Economic Impact of Travel and Tourism 2016, 2017, Egypt.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- http://www.sis.gov.eg/ar
- http://www.unwto.org
- https://www.facebook.com/EgyptianCabinet/posts/
- https://www.cbe.org.eg.
- https://www. world meters.info/coronavirus/
- https://www.e-unwto.org/doi/
- http://egyptianhotels.org/Ar-cp-statistics.aspx.
- https://www.capmas.gov.eg/

فهرس الموضوعات

موجز عن البحث ٨٣٢

مقدمة..... ٨٣٤

منهج الدراسة ٨٣٦

أهمية الدراسة ٨٣٦

أهداف الدراسة..... ٨٣٦

مجال الدراسة ٨٣٦

خطة الدراسة ٨٣٧

المبحث الأول : التنمية السياحية المستدامة في مصر ٨٣٨

المطلب الأول : مفهوم استدامة التنمية السياحية ٨٣٨

المطلب الثاني : أهداف ومبادئ التنمية السياحية المستدامة..... ٨٤٢

المبحث الثاني : مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في القطاع السياحي المصري. ٨٤٧

المطلب الأول : مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في مصر ٨٤٧

المطلب الثاني : برنامج الإصلاح الهيكلي لتحقيق التنمية السياحية المستدامة. ٨٥٥

المبحث الثالث: آثار جائحة كورونا على القطاع السياحي المصري وجهود مواجهتها. ٨٦١

المطلب الأول : أثر فيروس كورونا على إيرادات السياحة المصرية ٨٦٢

المطلب الثاني : جهود الدولة المصرية لمجابهة آثار الجائحة على قطاع السياحة ٨٦٥

النتائج والتوصيات ٨٧٢

نتائج الدراسة ٨٧٢
التوصيات ٨٧٣
قائمة المراجع ٨٧٧
أولاً: المراجع العربية ٨٧٧
ثانيـًا: المراجع الأجنبية ٨٧٩
ثالثاُ: المواقع الإلكترونية ٨٧٩
فهرس الموضوعات ٨٨٠